وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ (المدى):

قانون الخدمة الجامعية يمنح الأستاذ الجامعي ١٦ ميزة جديدة

* حصلنا على ٤٠ ٪ من احتياجات الوزارة المالية فقط * خصصنا ٧ مليارات دينار لإصلاح أوضاع الأقسام الداخلية

الدكتور عبد ذياب العجيلي

احدى بنايات الجامعة المستنصرية

بغداد/ شاكر المياح

الحديث عن التعليم العالي يتسم ويطول ؛كونه قد سلب الكثير من خصائصه الاساسية ابان حقبة النظام السابق. بمعنى ان هدفه قد تغير منذ عام ١٩٧٨ حينما بدأت هجرة الأكاديميين التي اصبحت منظمة وذات طابع جماعي وتغيرت نظم قبول الطلبة لتكون في صالح الطلبة الذين هم اقرب بعلاقاتهم الى دوائر النظام ، اما الآن فقد تبدل الوضع تماما اذ توافرت لدى الطلبة والاساتذة القدرة على التشخيص وحرية القول والنقد.ولكن الاوضاع الامنية صارت هي الضاغطة على الاستاذ الجامعي وقريبة منه وتحولت الى نوع من محو للذات الذي كان يعاني منه اساتذة الجامعات ابان النظام السابق ، اما الآن فقد استبدل هذا المحو بالتخلف والتراجع ، ترى كيف ستعالج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا المحو والتخلف؟

(المدى) التقت وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عبد ذياب العجيلي فكان هذا الحوار: في البدء سألناه: ماذا قدمتم لقطاع التعليم العالي خلال مدة تسنمكم مهام منصبكم الحالي ؟ فأجاب قائلا: تسلمت الوزارة في ١/ ٦ /٢٠٠٦، اي لم يمض على تسلمي الوزارة سوى ستة اشهر، ورغم قصر هذه المدة الا اننا اعتمدنا في توجهنا نحو تطوير قطاع التعليم العالي على اربعة مرتكز هي: الطالب والاستاذ والمنهج والمستلزمات المادية، وبدوري اضيف اليها مرتكزاً اخر لا يقل اهمية منها يكمن في الاسناد الفني والاداري والمالي. في هذه المدة نحونا منحى يعتمد بالدرجة الاساس على التعليم التكنولوجي،اي ادخال التكنولوجيا الحديثة في جميع مفاصل التعليم العالي اما الجانب الآخر الذي توخينا التعامل معه بجدية فهو تدريب الملاكات التدريسية اذ ينتظم الان ٣٠٠ تدريسي من كليات العلوم والتربية في دورات تدريبية، وقد اعددنا برنامجا تدريبيا آخر لتعلم اللغة الانجليزية بالتعاون مع غرفة التجارة العراقية / الاميركية التي ستمول هذا البرنامج، كما بدأنا بتنفيذ برنامج مخصص لمحو امية الحاسوب انجزنا منه حتى الآن دورتين شارك فيهما عدد من منتسبي الوزارة، وهنا لابد ان اشير الى وجود بعض المعوقات والصعوبات التي نسعى جاهدين لتجاوزها والحيلولة دون ان يكون لها تأثير مباشر على تحقيق هذا البرنامج جميع اهدافه وكذلك اعددنا استمارات خاصة لتقييم اداء الاساتذة لمحاضراتهم فضلا عن استمارة متابعة الطالب اسميناها (بطاقة الطالب) ستعمم على جميع الجامعات والكليات، ودراسة تتضمن دوافع استهداف التدريسيين العراقيين، ومتابعة التقارير اليومية والقيام بزيارات ميدانية لجميع قطاعات التعليم العالي وتقويم رسائل الدكتوراه المقدمة من قبل طلبة الدراسات العليا. واوضح العجيلي واقع الاقسام الداخلية قائلا: تم تخصيص ٧ مليارات دينار لتحسين اوضاع الاقسام الداخلية بدءاً بالبنايات والاثاث والمستلزمات الضرورية. وقطعنا شوطا كبيرا على طريق انجاز قانون الخدمة الجامعية الجديد. وهو الآن في مراحله النهائية وفيه ست عشرة ميزة للاستاذ الجامعي لم يتضمنها اي قانون سابق يليه قانون التعليم العالي الذي يعد انتقالة نوعية كبيرة اذ سيضمن استقلالية مالية للجامعات. وفي معرض رده على سؤال حول السقف الزمني لموعد اصداره قال الدكتور العجيلي: انا اتابع بشكل يومي مراحل التصديق عليه، ومن المؤمل ان لا يستغرق ذلك وقتا اطول مما هو متوقع بحوزة مجلس شورى الدولة للتصديق عليه بعد التشاور مع وزارة المالية وهنا يجب ان اطمئن اخواني الاساتذة بان هذا الوقت الذي استغرقه اصدار هذا القانون هو في صالحهم اذ ربما ستكون فيه فرصة لأن ينال الاستاذ حقه كاملا بأثر رجعي. وعن حجم المشكلات التي تقف حائلا امام تنفيذ خطط الوزارة اجاب الوزير قائلا: وزارتنا عانت وتعاني حالها حال الوزارات الاخرى من الاوضاع الامنية المتردية واجزم بانها الاكثر معاناة جراء استمرار تدهور هذا الوضع تمثل باستهداف الاساتذة والباحثين اما بالاغتيال او الاعتقال او بالاختطاف، هذه كلها مشكلات حقيقية من شأنها ان تؤثر سلبا على مسيرة التعليم العالي لانها خارج سيطرة الوزارة والجامعات. وعن المشكلات الاكاديمية المحضة التي تمس الرصانة العلمية ذكر العجيلي بانه ليس هناك مشكلات اكاديمية بالمعنى الحقيقي وحتى لو وجدت مثل هذه المشكلات فان من السهل معالجتها لولا الوضع الامني السيئ ومع ذلك فنحن ماضون في تنفيذ خطط الوزارة ومنها ارسال استمارات تقييم الاساتذة والطلبة في آن معا وكذلك تحديد المناهج التي يجب اعتمادها وستعرض جميع نتائج هذه الاجراءات على لجان متخصصة تأتي من خارج العراق لفحص النتاج العلمي للجامعات العراقية وانا شخصيا لا اعتقد ان هناك مشكلة في مسألة الرصانة العلمية.وفي معرض اجابته على سؤال يتعلق بالجانب المادي أجاب العجيلي قائلا: بالتأكيد هناك مشكلة في هذا الجانب ولكن يجب ان نعمل بما متوفر لدينا الآن ونحن كوزارة نمتلك القدرة على التكيف وان ما حصلنا عليه من دعم مادي من الحكومة هو اقل من نصف ما طلبناه، اي اننا حصلنا على ما يقرب من ٤٠ ٪ من الميزانية التي تقدمنا بها للحكومة.قبل ايام زرت كلية الزراعة والتقيت هناك بعض الوفود من جامعات اجنبية وتحدثت معهم حول سبل الدعم التي باستطاعتهم تقديمها للجامعات العراقية فابدوا استعدادا كبيرا للتعاون معنا في هذا المضمار فيما اجاب الوزير على سؤال يخص معالجة هجرة الكفاءات العلمية والحفاظ على الموجودين منهم وعن الآليات والوسائل التي تؤمن سبل هذه الحماية كتشكيل قوة امنية خاصة لحماية مؤسسات التعليم العالي قائلا: من الصعوبة ان تسيطر على هجرة الكفاءات في الوقت الراهن نتيجة الوضع الامني السيئ، ولكن بالتنسيق مع دولة رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية تم تشكيل قوة لحماية الجامعات مع تسيير دوريات دائمة حول الجامعات والمؤسسات التعليمية اثناء الدوام الر سمي بما فيها مقر الوزارة ونحن نتابع هذا الموضوع بشكل تفصيلي ويومي، صحيح ان هناك خللا لم تتم معالجته لكن هذا لا يمكن عده خرقا امنيا ومن شأن الاجراءات التي ذكرتها ان تمنح الاساتذة والطلبة شيئا من الاطمئنان والارتياح وبالتالي يبقى الامر مرهونا بالوضع الامني العام. في عام ٢٠٠٥ كان هناك مقترح لعقد مؤتمر للكفاءات العلمية العاملة في المهجر جرى الاعداد له على ان يعقد في اقليم كردستان فهل في نيتكم تجديد الدعوة لمثل هذا المؤتمر ؟ هذا الموضوع مطروح الآن على بساط المناقشة والبحث وسنعمل على تحقيقه في القريب العاجل ولو اني شديد التوق لعقده في بغداد لكن الكثير من الزملاء الاساتذة الموجودين الان في المهجر يرون غير ذلك وانا مازلت اصر على ان ينعقد في نيسان المقبل او في مايس واذا ما استمر الحال على ما هو عليه فسنختار مكانا مناسبا وسنعلن عنه في حينه. قلنا للدكتور العجيلي: هناك قرار من مجلس الوزراء بمنع النشاط السياسي والعمل الحزبي داخل الجامعات فالى اي مدى جرى تطبيق فقرات هذا القرار ؟ فقال: بصراحة اقول ان القرار لم يطبق بشكل صحيح وموضوعي، فلا تزال هناك ثغرات عديدة تنعكس آثارها الآن سلبيا على مسيرة التعليم العالي ومهما قيل حول هذا الموضوع فان الواقع خلاف ما يقوله البعض وانا على اتصال دائم مع الاحزاب والقوى السياسية ورؤساء الجامعات لمتابعة مستويات تطبيقه. وسألنا الدكتور العجيلي مرة اخرى: في ندوة نظمتها مؤسسة (المدى) للثقافة والاعلام والفنون حول التعليم العالي في العراق ضمت عددا من اساتذة الجامعات والأكاديميين الذين اجمعوا على ان التعليم العالي في العراق لا يزال يعاني الترهل في الوقت الذي يعيش فيه العالم عصر الاختزال يظهر هذا جليا في حجم الاطاريح المقدمة من قبل طلبة الدراسات العليا اذ تبلغ صفحاتها عدة مئات فهل هناك امكانية لدى الجامعات العراقية للدخول في عصر الاختزال من ابوابه الواسعة ؟ فرد قائلا: نحن الآن في طور المراجعة الشاملة وبضمنها موضوعة الترقيات العلمية ونوعية الاطاريح لمرحلتي الماجستير والدكتوراه. بعض اصحاب هذه الاطاريح يذهب نحو المبالغة وهذا ليس اسلوبا علميا او اكاديميا لاننا نعول على النتائج وليس على السرد الذي يضعف المضمون العلمي للاطروحة ويبقى الاختزال هو الهدف وهو المطلوب.وعن عدم مواكبة نظام الترقيات العلمية الحالي لما يجري في مؤسسات التعليم العالي في الدول التي قطعت اشواطا بعيدة في هذا المجال قال العجيلي: لابد من ان ابوح لكم بسر ربما لم اقله لاحد من قبل باني لست مرتاحا لما يجري الآن بشأن الترقيات العلمية فالآلية المتبعة حاليا ليست صحيحة واشعر بان فيها خللاً كبيراً، ونحن بصدد اعداد مشروع قانون لهذه الترقيات وباعتقادي فان هذا القانون لن يرضي البعض وهدفنا الاساس هو ترصين التعليم العالي ولابد من ان تكون الترقيات بالمستوى الذي يفضي الى الارتقاء بالتعليم العالي وعلى وفق المعايير العالمية السائدة في الوقت الراهن، ولا نتفق مع من يقول على ان الترقيات العلمية في العراق تأخذ وقتا طويلا، بل العكس هو الصحيح فأن مدد الترقيات العلمية في العراق هي ادنى من مثيلاتها حتى في الدول المتقدمة ولا مكان لمن يعتمد اسلوب (اشخط ايام واخذ) في مؤسسات التعليم العالي، هذا الامر مرفوض جملة وتفصيلا، ولنعد الى الماضي قليلا... ففي ستينيات القرن المنصرم جرى ترقية اربعة اساتذة في جامعة بغداد نالوا على اثرها درجة الاستاذية هم على وجه التحديد زهير البحراني والدكتور سامي المظفر مع اثنين من زملائهما وعلى اثر ذلك قامت الدنيا ولم تقعد مع ان الذين اشرفوا على تقييمهما ثلاثة من الخبراء الاجانب احدهم اميركي والثاني بريطاني والثالث الماني، وما دامت غايتنا رصانة العملية التعليمية فلا مناص من ترسيخ المعايير ذاتها وعلى وفق المنهج العلمي الصحيح.وقلنا للوزير: في كثير من الدول المتقدمة لا يحال الاستاذ الجامعي على التقاعد عند بلوغه السن القانونية بل يصار الى وضعه في مكان يتناسب ومكانته العلمية كأن يكون مستشارا علميا لرئيس الجامعة او خبيرا او مشرفا على رسائل الدراسات العليا الا تتفق معي على ان ما يحصل الآن من احالات على التقاعد هو بمثابة خسارة للكفاءات العلمية وتفريط بخبرتهم المتراكمة ؟ نعم هي خسارة حقيقية لا يمكن انكارها على الاطلاق، انا عشت في الغرب زمنا طويلا ورأيت كيف يرعون الاستاذ الجامعي والكفاءات العلمية عندما يمتد بهم العمر الى اكثر من ٧٠ سنة ولذا فانا اعلن موافقتي الفورية على اسناد منصب عميد كلية الى استاذ امضى مدة طويلة في التعليم العالي حتى ان تجاوز عمره السن القانونية ولم اكن اعرفه شخصيا ولم التقيه ذلك لاعتقادي بانه بلغ درجة عالية من النضج الاكاديمي والعلمي والمعرفي ولذلك شكلنا لجنة اسميناها (هيئة المشورة الوطنية) جميع اعضائها من الاساتذة الكبار في مستوياتهم العلمية وفي الأعمار تعمل على تنقية القرارات من الشوائب المحتملة وتصحيح التوجهات الاكاديمية والفكرية التي من شأنها ان تؤثر سلبا في مسيرة التعليم العالي، وفي اجابته على سؤال يتمحور حول مشكلة البعثات الدراسية وهل هناك خطة للتوسع فيها وماذا عن البعثات والزمالات الدراسية الجديدة ؟ قال الوزير: ما نخطط له اولا هو للدراسات العليا في داخل العراق اذ منحنا الجامعات صلاحية التوسع بهذا الاتجاه عند توفر المستلزمات والامكانات المطلوبة مع الاخذ بنظر الاعتبار الحاجة الى مثل هذه الدراسات مثلما فعلنا مع الجامعة المستنصرية اما الشق الثاني فهو ما يتعلق بالبعثات والزمالات الدراسية في خارج العراق التي تلكأت بعض اجراءاتها في الآونة الاخيرة نتيجة ما حصل لدائرة البعثات والعلاقات الثقافية وكما هو معروف وكذلك التأخير الحاصل في عمل الجامعات في تقديم المعلومات المطلوبة عن المتقدمين في الوقت المناسب وقد اوعزت الى الملحقين الثقافيين العاملين في السفارات العراقية في الخارج بتسهيل اجراءات طلبة البعثات وتولي مهمة حصولهم على القبول مع الضمانات المالية المطلوبة كما ان امتحان اللغة الـ (توفل) سيكون في الجامعات المضيفة مع منحهم مدة مناسبة للاختبار من ثلاثة اشهر الى اربعة، لاتاحة الفرصة امام طلبتنا الاعزاء ولدينا الآن ٣٠٠ بعثة بحثية وستتواصل البعثات سنويا ولن نتوقف عن إرسال البعثات والزمالات الدراسية.

* قرار منع العمل السياسي داخل الجامعات لم يطبق بشكل صحيح وموضوعي وهذا يؤثر سلبا على مسيرة التعليم العالي

سكرتير المجلس العراقي للسلم والتضامن في ندوة (معاً من اجل العراق):

مؤتمرنا القادم ليس للخطب بل للعمل

بغداد/ سها الشيخلي

عقدت اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المجلس العراقي للسلم والتضامن اجتماعها التكميلي يوم السبت الموافق ١٣ / ١ / ٢٠٠٧ في مقر المجلس تداولت فيه اهداف حملة منظمات المجتمع المدني وآليات تنفيذها.. وتم اختيار شعار الحملة (معا من اجل العراق) وتهدف الحملة الى دعم وتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية من خلال فعاليات ونشاطات منظمات المجتمع الوطني

ثمة امل في الأفق

في بداية الندوة تحدث الدكتور احمد ابراهيم سكرتير المجلس قائلا: نعم ان العراقيين هم الذين يقتلون بعضهم البعض على الهوية وانهم منقسمون حول مسائل اساسية مثل المصالحة والامن.. ولكن ليس من العدل ان ينظر الى العراق على انه سلسلة من الاخفاقات... فهناك ثمة امل في الافق.. المهم اننا مصممون على المضي في مشروعنا هذا وان هناك املاً في ان ننجح.. ثمة حقائق نلتقي عندها هي ان الوطن ليس مكانا للسكن فحسب... وان الدماء العراقية اغلى من أي شيء في الوجود... عملنا المشترك يجب ان يستمر.. وان تفكر كل منظمة من منظماتنا باضافة شيء جديد وهذا يفعل حيوية ونشاط الجميع نحن هنا في هذه الندوة نسائل نقابة الفنانين ماذا اعدت ؟ واتحاد الادباء ماذا قدم لنا ؟ المفروض ان نضع نشيدا ونقيم مسرحا واعمالا تنصب جميعها في صلب الموضوع...

تفعيل النشاطات

هناك دور اساسي للمنظمات النسوية.. بل يجب ان يكون لها دور فعال.. الشبيبة في كل دول العالم لها دور فعال ولها دور في نضالات الشعوب فما دور شبيبتنا ؟ اللقاء اليوم ينبغي ان يتركز على انجاح المؤتمر القادم الذي سيكشف عن خطوة اساسية لمشروعنا الذي اطلقنا عليه شعار (معا من اجل العراق). ويتطلب ان يكون هذا المؤتمر واسعاً يشترك فيه اكبر عدد من المنظمات وان يكون مفتوحا للجميع، ليس لالقاء الخطب بل للعمل... هيأنا اليوم مجموعة من اللافتات وهي خطوات اولى على الطريق.. وسوف يتم توزيعها على عموم مناطق بغداد وخاصة الساخنة منها التي يتم فيها التهجير.. وعلينا ان نبذل الجهود من خلال هذه الحملة على اعادة المهجرين الى دورهم.. فاذا نجحنا في ذلك يكون مشروعنا قد نجح.. وهذا هو اللقاء الرابع لنا وهو مفتوح للحوار والنقاش.. ونحتاج في حملتنا هذه الى متطوعين حقيقيين متفرغين لتوصيل برامج حملتنا هذه...

وتم اختيار السيد حسن شعبان منسقا للجنة المتابعة والناطق الرسمي.. وقد تحدث السيد شعبان قائلا : -

العراق لن يموت

الارهاب بمفخخاته واحزمته الناسفة والقتل على الهوية والتهجير والاحتقان الطائفي يمارس يوميا بحق المواطن العراقي دون رحمة ولا يردع الجناة شيخ كبير او طفل رضيع او امراة وبدم بارد لم تشهده الانسانية من قبل باتجاه ان يموت العراق.

لكن العراق الذي انجب شعراء وادباء وقادة وطنيين عمالقة. وصنع على امتداد تاريخه الوطني علاقة لا تنفصم بين مذاهبه حيث تجاوزت نسبة التزاوج بينهم نسبة الطائفة الواحدة فيما بينها كما وافقت طائفة كبيرة بارادة طوعية على ان يحكم العراق ملك عربي من الحجاز ولم يقتل يوما ما عراقي واحد بسبب الاختلاف المذهبي وبمواطنة عراقية قل نظيرها جمعت بين المكونات والمذاهب والاديان والقوميات في تنوع يحمل الوان القوس قزح.

العراق لن يموت ايها السادة لان ارضه حملت اول شريعة قانونية مدونة سميت بشريعة حمورابي وحضارات سومرية وبابلية واسلامية متميزة وضم ترابه الطاهر رفات قادة اسلاميين ومراجع اسلامية متنورة.

مجتمع مدني لم تطله المذهبية والاحادية يدخل الان ولو من باب ضيق حملة واسعة من ان يقبل الجميع بان يكون العراق اولا لتأسيس حكم راشد وصالح.

حملة دائمية مستمرة بكل الوسائل السلمية المتاحة اقرت في اجتماعاتها :-

١- ان يكون يوم ٢٧ موعداً لاجتماع حاشد وموسع لكل المنظمات، مدعوة اليه بكل طاقاتها وامكاناتها.

٢- اجتماع حاشد في ساحة الفردوس يعلن عنه في حينه .

٣- لافتات وبوسترات مهيأة الآن لان تاخذ طريقها الى الشارع العراقي.

٤- اصدار نشرة باسم لجنة المتابعة قريبا.

مقترحات ندعو لمناقشتها :-

١- وفود تلتقي مسؤولين حكوميين وحزبيين من كل الاطراف والاتجاهات.

٢- مناشدة الاعلام ووسائله دعم الحملة.

٣- مناشدة الكتاب والادباء والشعراء المساهمة النشطة والجادة في الحملة.

٤- محاضرات لاساتذة ومفكرين حول مواضيع تتعلق بالمواطنة وحقوق الانسان وغيرها

٥- اية مقترحات.

٦- نشاطات فنية وثقافية.

مناقشات مفتوحة

بعد ذلك تم فتح باب النقاش وابداء الآراء والمقترحات للحضور وكانت كالاتي : -

- اعطاء الطابع الدولي لهذا الجهد الجماهيري. وان يؤخذ بالاعتبار حجم المشكلة..

- يجب مشاركة علماء الدين من كل الطوائف والمذاهب في هذه المؤتمرات..

- يجب اشراك مجالس المحافظات لان لها قواعد جماهيرية واسعة خاصة ان الشعار (من اجل العراق) لا يمكن ان يحيد عنه اي شخص..

- اقامة ندوات في الجامعات كافة.. ودورات تدريبية للتدريسيين لتوعية شريحة واسعة هم الطلبة من كل المراحل والاعمار..

- اعداد حملة اعلامية تستند الى مشاركة الصحف والفضائيات.

- مفاتحة وزارتي الداخلية والدفاع للاطلاع على هذا الجهد وان يكون ممثل من اللجنة التحضيرية في المناطق التي تتم اعادة المهجرين اليها ومنها..

- العمل مع منظمات المجتمع المدني لدول الجوار.. ومن المفيد ان يكون لدينا نوع من التحشيد لدعم هذه الحملة.. وهناك آراء لدول الجوار بما يجري في العراق لذا بات من الضروري شرح ابعادهذه الحملة..

على هامش الندوة

تحدث السادة الحضور في لقاءات منفصلة اجرتها (المدى) للاستماع الى آرائهم فتحدث : نقيب المعلمين السيد عبد الحميد العامري قائلا:- ستقوم النقابة بتوزيع لافتات في الساحات العامة الى جانب البوسترات.. كما سيتم توزيع البالونات التي ستطلق بمجاميع في المدارس بجميع مراحلها.. وتم تخصيص ١٥٠٠ بالون كتبت عليها شعارات الحملة التي تدعو الى وقف العنف والارهاب.. وسنقوم كنقابة بالاعداد لمهرجانات ادبية وشعرية وخطابية في المسرح الوطني او المسارح الاخرى.. كما سننظم معارض لرسوم الاطفال داخل المدارس تنصب جميعها في شرح ابعاد الحملة.

امام المحنة وجها لوجه

من منظمة المرأة المعاصرة تحدثت السيدة ساجدة احمد طه قائلة : ان مثل هذه الحملة ضرورية جدا في مثل هذا الظرف الذي يعيشه العراقيون الصعب جدا.. لذا يتوجب وضع الجميع امام هذه المحنة وجها لوجه. وهناك خطوات لاستثمار جهود وقابليات منظمات المجتمع المدني ودورها في وقف نزيف الدم العراقي والتصدي للارهاب القادم من خارج حدود الوطن.. فان العراقي جديد على الارهاب ونتمنا كمنظمات مجتمع مدني وقف الارهاب بكل انواعه واشكاله داخل وخارج الوطن.

من اهداف المؤتمر اعادة المهجرين قسرياً الى بيوتهم